التداعيات الاقتصادية لظاهرة المخدرات على الاقتصاد القومى وأهداف التنمية المستدامة

رانيا عامر*

تمثل المخدرات مشكلة فى المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وفيما يخص المجتمع المصرى بالرغم من التدابير المختلفة المتخذة للحد منها أو منعها؛ إلا أنه امتدت ظاهرة تعاطى المخدرات غير المشروعة من مشكلة سلوكية لها آثار صحية واجتماعية ونفسية، إلى تهديد له آثار اقتصادية تؤثر على تنمية الدول وتبدد فرص النمو والتقدم، ونؤكد أن نشاط التعامل بالمخدرات يدخل ضمن مفهوم الاقتصاد الخفى أو اقتصادات الظل وأحيانًا يعرف بالاقتصاد الأسود؛ لما ينطوى عليه من الصعوبات التى يتم مواجهتها لقياس التكاليف الاقتصادية للمتاجرة وتعاطى المخدرات.

مقدمة

تعد المخدرات من أخطر المشكلات التى تواجه المجتمعات الحديثة، إذ لا تقتصر تأثيراتها السلبية على الفرد فحسب بل تمتد لكافة جوانب الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية. وقد تنامت هذه الظاهرة بشكل كبير خلال العقود الماضية؛ حيث أصبحت تؤثر على المجتمعات بغض النظر عن مستويات التنمية الاقتصادية أو الثقافية، وتعاطى المخدرات لا يقتصر على فئة معينة؛ بل يمتد ليشمل مختلف الأعمار والطبقات الاجتماعية، مما يجعل التصدى لها مهمة بالغة الأهمية فى سبيل الحفاظ على استقرار المجتمعات (ثوينى، ٢٠٢٤).

حيث تمثل المخدرات تهديدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى معظم بلدان العالم، إذ تتحمل البلدان تكاليف اقتصادية واجتماعية كثيرة بسبب الاستخدام غير الشرعى والقانونى للمخدرات، لذلك هناك جهود كبيرة على المستوى الدولى والوطنى لوضع سياسات تعمل على خفض هذه التكاليف والتى غالبا ما تكون صعبة القياس للطبيعة السرية لتجارة وتعاطى المخدرات.

ويعد عام ٢٠٢٤ منتصف الطريق فى العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ولا تزال ظاهرة المخدرات العالمية تشكل تحديًا كبيرًا سواء بالنسبة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو بالنسبة للجهود المبذولة من أجل تعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان (ثوينى، ٢٠٢٤).

* أستاذ الاقتصاد المساعد بقسم بحوث التعليم والقوى العاملة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وتهدف الورقة البحثية التى نحن بصددها إلى عرض أهم العوامل الاقتصادية الدافعة لظاهرة المخدرات، الآثار الاقتصادية التى تترتب على تعاطى المخدرات لما لها من مخاطر على المستهلك (الفرد والأسرة) كوحدات اقتصادية جزئية، وعلى المجتمع باعتباره يمثل الاقتصاد القومى وعلى عرقلة مسيرة التنمية المستدامة، إذ تنتقل التأثيرات إلى جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وجهود الدولة للتصدى لتلك الظاهرة، ومحاولة وضع بعض الحلول والمقترحات التى تساهم فى مواجهة أو الحد من التأثيرات السلبية للمخدرات، وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: العوامل الاقتصادية الدافعة لتعاطى المخدرات.

المحور الثانى: ظاهرة المخدرات وأهداف التنمية المستدامة.

المحور الثالث: الآثار الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة المخدرات على الاقتصاد القومى.

المحور الرابع: جهود الدولة فى التصدى لظاهرة المخدرات.

الخلاصة (النتائج والتوصيات).

المحور الأول: العوامل الاقتصادية الدافعة لتعاطى المخدرات

تحاول مختلف الحكومات والمجتمعات محاربة هذا التهديد الذى يفسد المجتمع، وعلى الرغم من التدابير المختلفة المتخذة من قبل الدول للحد من ظاهرة المخدرات غير المشروعة؛ فإنها مستمرة فى تدمير الشباب مما يجعلهم أعضاء غير منتجين فى المجتمع، فعلى الصعيد العالمى وحتى على الصعيد الإقليمى، يعد تعاطى المخدرات والمواد المخدرة مشكلة آخذة فى الاتساع باستمرار باعتبارها تهديدًا خطيرًا، ليس فقط بسبب التأثير الفيزيولوجى والسلوكى لإدمان الشباب على المواد المخدرة؛ بل لما تسببه من تهديدات على الرخاء الاقتصادى للأفراد والمجتمع.

وقد يبدأ الكثيرون طريق المخدرات بتجربة إحدى المواد المسببة للإدمان فى النشاطات الاجتماعية، أو ربما عن طريق استخدام دواء معروف بنتيجته فى الوصول للإدمان تم وصفه لشخص آخر، أو كان موصوفًا للشخص نفسه ولكن أسىء استخدامه (بأخذ جرعات أعلى أو لفترة أطول من الفترة الموصوفة من قبل الطبيب)، وتوجد العديد من العوامل المتداخلة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية التى قد تساهم فى إدمان الشخص أو تزيد من احتمالية تعاطيه للمخدرات (النعامنة، ٢٠٢٣).

ونعرض فيما يلى أهم الأسباب الاقتصادية التى تؤدى بالأفراد إلى تعاطى المخدرات، فالوضع الاقتصادى له تأثير كبير على دخول الأفراد إلى عالم المخدرات؛ خصوصًا إذا كانت الحالة الاقتصادية سيئة مع انتشار الفقر أو وجود رفاه أو ترف اقتصادى، كل هذه الأسباب تولد البطالة الموازية لازدياد

متطلبات الحياة والرغبات مع بروز خلل توزيع الثروة، كل هذه العوامل تساهم فى تعاطى الشباب للمخدرات (حملاوى، عمرون، ٢٠١٨)، ويمكن تفصيل أهم العوامل الاقتصادية المؤدية لتعاطى المواد المخدرة فيما يلى:

١- العلاقة بين الدخل وتعاطى المخدرات

باعتبار أن المخدرات ليست سلعة رخيصة الثمن؛ فإن الدخل ضروري لدعم شراء المخدرات، ولهذا هناك اعتقاد بأن الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات يحصلون على الأموال عن طريق بيع المخدرات، إلا أن هذا الافتراض ليس صحيحا فى كل الأحوال؛ نظرًا لأن الأشخاص الذين يتعاطونها يختلفون من حيث الوظائف والدخول. وتشير الدراسات أن للدخل تأثيرًا إيجابيًا على تعاطى المخدرات وفقا لسن المتعاطى، فإذا ركزنا على سن المتعاطى نجد أن العلاقة بين استخدام المخدرات والدخل ليست ارتباطية بالنسبة للأشخاص الأصغر سنا، فالدخل يؤثر بشكل إيجابى على تعاطى المخدرات بالنسبة للشباب الذين يملكون وظائف، بالمقابل هناك عدد كبير من الأفراد الذين يتعاطون المخدرات من فئة المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٧ سنة الذين لا يملكون وظيفة بدوام كامل، ولا يتوقع منهم أن يشغلوا وظيفة بدوام كامل؛ لأنهم غالبًا لم يكملوا دراستهم بعد؛ وبالتالى فإن الدخل الأساسى للمراهقين يأتى من الأجور من العمل بدوام جزئى والهدايا، أيضًا قد يكون دخل الوالدين عاملًا مهما فيما يتعلق بطلب الشباب على المخدرات؛ حيث قد يخصصون مصروفا يتجاوز فى العادة احتياجاتهم ومتطلباتهم، الأمر الذى يدفع بالأبناء إلى البحث عن مجالات لإنفاقه وتعتبر المخدرات أحدها (حملاوى، عمرون، ٢٠١٨).

٢- الفقر وسوء الأحوال المادية أو الترف المادى وتعاطى المخدرات

تشكل ظاهرة الفقر وضآلة الدخل من العوامل الأكثر انتشارًا وتشجيعًا على دخول الأفراد إلى عالم المخدرات، وهذا لأن الوضع الاقتصادى السيئ للأفراد من فقر وجوع يؤدى بهم إلى العمل فى سن مبكرة مقابل أجور زهيدة لا تكفى لسد مطالبهم، بالإضافة إلى الغلاء وتراكم الديون فيلجأون إلى تعاطى المخدرات والإدمان عليها من أجل الشعور بالسعادة والهروب ولو مؤقتا من الواقع الصعب الذى يعيشونه.

وفى المقابل فإن توافر المال لدى الأفراد مع عدم وجود الوعى الدينى والأخلاقى وعدم وجود رقابة عليهم؛ قد يكون دافعًا من دوافع تعاطى المخدرات، يؤدى إلى إنفاق الأموال على المواد المخدرة؛ حيث يحاول الفرد صرف فائض دخله فى مجالات يتصور فيها تحقيق مزيد من الشهوات المادية.
(United Nations, 2024)

٣- البطالة وتعاطى المخدرات

تعد البطالة؛ وبخاصة بين صفوف خريجى الجامعات مشكلة خطيرة على مستوى جميع المجتمعات؛ حيث يشعر الفرد العاطل عن العمل أن الفترة التى قضاها فى التحصيل العلمى مضيعة للوقت، لذا يتوجه البعض منهم إلى استخدام المخدرات لتناسى الفشل فى تأكيد وإثبات الذات والعجز فى تحقيق التطلعات والطموحات.

كما تشمل البطالة أيضًا العامل الذى توقف عن العمل (سواء فصله من العمل أو تركه للعمل) وفقد مورد رزقه، وهذا العجز المادى عن توفير متطلبات الحياة له ولأسرته، قد يدفعه إلى الإحباط والهروب من الواقع بتعاطى المخدرات، أيضًا قد يؤدى به إلى سد حاجاته وحاجات أفراد أسرته بطرق غير مشروعة مثل الاتجار فى المخدرات (نصير، ٢٠٢٢).

فالبطالة بصفة عامة، قد تؤدى إلى تفاقم ظاهرة الإدمان من خلال تجريد الأفراد من أدوارهم فى المجتمع، والروابط الاجتماعية التى يعززها العمل، مما يؤدى غالبا إلى الشعور بالأهداف والعزلة، ويمكن لهذه الضغوطات النفسية والاجتماعية أن تدفع الأفراد نحو تعاطى المخدرات كآلية للتكيف والإحساس بالذات (الخورى، ٢٠٢٤).

٤- المتعافى من تعاطى المخدرات وعدم توافر فرص العمل

يشكل عدم توافر فرصة عمل من العوامل الدافعة لعودة المتعافى من الإدمان إلى التعاطى مرة أخرى. فالمتعاطى قد يكون فصل من عمله بسبب إدمانه للمخدرات. وبعد علاجه وخروجه من المؤسسة العلاجية فإنه قد لا يستطيع الحصول على عمل مناسب أو الرجوع إلى عمله السابق. أى لا يستطيع ممارسة دوره السابق فيضطر إلى العودة من جديد إلى الإدمان. وهذا ما تؤكده نظرية الضغوط العامة التى أوضحت أن المثير السلبى يشكل ضغوطًا على المتعافى ويدفعه إلى العودة لتعاطى المخدرات مرة ثانية، كالبطالة والتهميش فى العمل (العنزى، ٢٠٢٠).

٥- العولمة والتقدم التكنولوجى

تلعب العولمة والتقدم التكنولوجى دورًا محوريًا فى تسهيل إنتاج وتوزيع واستهلاك المخدرات. ثم أن الافتقار إلى السياسات الوطنية الفعالة لمكافحة المخدرات ووجود الفساد والجريمة المنظمة فى بعض المناطق يؤدى إلى تفاقم هذه المشكلة.

٦- تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على إدمان المخدرات

العلاقة بين الاضطرابات الاقتصادية وإدمان المخدرات هى علاقة معقدة، وتتشابك بشكل عميق مع عوامل مثل الرفاهية المجتمعية، من مستوى معيشى والفرص المتاحة، والصحة العامة، والصحة العقلية الفردية. وبينما يتصارع الاقتصاد العالمى مع معدلات التضخم المرتفعة وارتفاع معدلات البطالة؛ أصبحت الزيادة فى معدلات إدمان المخدرات واضحة بشكل متزايد (الخورى، ٢٠٢٤).

٧- الركود الاقتصادى وارتفاع معدلات التضخم

عدم الاستقرار الاقتصادى؛ خصوصًا فى ظل الظروف الراهنة التى تتسم بارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة؛ يخلق أرضا خصبة لانتشار المخدرات. فالتضخم يؤدى إلى تآكل القوة الشرائية، ويقلل من قدرة الأفراد والأسر على تلبية الاحتياجات الأساسية وهو ما يؤدى بدوره إلى زيادة التوتر والقلق وفى بعض الحالات، اليأس على المستوى الفردى مما يدفع الفرد إلى إدمان المخدرات.

حيث تشير العديد من الدراسات إلى ارتفاع ملحوظ فى معدلات تعاطى المخدرات فى المناطق التى تعانى من الركود الاقتصادى. على سبيل المثال، كشفت دراسة أجريت فى أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ عن وجود علاقة كبيرة بين ارتفاع معدلات الركود الاقتصادى وزيادة تعاطى المخدرات. وقد لوحظ أنماط مماثلة خلال الضغوط الاقتصادية الأخيرة الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩، مما يؤكد العلاقة الثابتة بين الظروف الاقتصادية وإدمان المخدرات.

كما وقد يؤثر الانكماش الاقتصادى بشكل غير متناسب على الفئات السكانية الضعيفة، بما فى ذلك الشباب والأقل تعليما. ويصبح الشباب، الذين يواجهون بالفعل فرص عمل غير مؤكدة، عرضة بشكل خاص لإدمان المخدرات فى ظل عدم الاستقرار الاقتصادى. فلا يقتصر تأثير غياب فرص العمل على وضعهم المالى المباشر فحسب؛ بل يؤثر أيضًا على مستقبلهم الحياتى والمهنى على المدى الطويل ويجعلهم عرضة لمشاكل نفسية واللجوء إلى تعاطى المخدرات (دراج، ٢٠٢٤).

وتلخيصًا لما سبق يمكن الإشارة إلى أنه تسهم العديد من العوامل فى ارتفاع نسب الإدمان على مستوى العالم، بما فى ذلك الفوارق الاجتماعية والاقتصادية؛ حيث يكون للظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة دور كبير فى دفع الأشخاص نحو التعاطى. كذلك؛ تلعب القضايا المتعلقة بالصحة العقلية دورًا هامًا؛ حيث يلجأ بعض الأشخاص إلى المخدرات كوسيلة للتخفيف من الضغوط النفسية والعقلية، مثل التوتر والاكتئاب، أو للبحث عن مصدر دخل إضافى. بالإضافة إلى ذلك؛ يسهل توافر المخدرات وسهولة الوصول إليها انتشار الظاهرة والوقوع فى فخ الإدمان كوسيلة للتسلية أو التخفيف من الضغوط اليومية.

وتتعمق الفجوة الاقتصادية عندما يجد الأشخاص ذوو التحصيل التعليمى المنخفض صعوبة متزايدة فى الحصول على فرص فى سوق العمل المتقلص، ما قد يزيد من تهميشهم وارتفاع احتمالات اللجوء إلى المخدرات.

هذه الحلقة المفرغة من البطالة والفقر وإدمان المخدرات لن تقف عند تدمير حياة الأفراد فقط؛ بل تعمل أيضًا على إدامة دورات تعاطى المخدرات وانتقال المصاعب الاقتصادية بين الأجيال.
(United Nations, 2023)

المحور الثانى: ظاهرة الإدمان وأهداف التنمية المستدامة

تأتى ظاهرة المخدرات فى وقت يواجه العالم تحديات فى مجال التنمية المستدامة، التى تهدف إلى تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة. ومن هنا تنبع خطورة المخدرات؛ كونها تمثل عائقًا أمام تحقيق الأهداف، فالإدمان يؤدى إلى تراجع فى الإنتاجية الاقتصادية للأفراد والمجتمعات، ويزيد من أعباء النظام الصحى، ويؤدى إلى تفاقم الجريمة والعنف، مما يعوق جهود تحسين مستوى الحياة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وفى الوقت نفسه؛ تساهم تجارة المخدرات فى تدمير البيئة من خلال الاستغلال الجائر للأراضى والتلوث الناتج عن عمليات تصنيع وتجارة المخدرات غير القانونية. لذلك؛ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة فى أى مجتمع دون وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة ظاهرة المخدرات وتقليل تأثيراتها السلبية.

وعليه تمثل ظاهرة المخدرات تحديًا معقدًا ومتعدد الأبعاد أمام التنمية المستدامة؛ حيث تمتد تأثيراتها السلبية على كل من الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

فظاهرة تعاطى المخدرات وإدمانها مع كل تشعباتها، من الزراعة والإنتاج غير المشروعين، إلى الاتجار والتعاطى متشابكة مع طائفة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تشكل ضغوطًا كبيرة على الجهود الإنمائية التى لها بدورها تأثير على مشكلة المخدرات والتدخلات التى تجرى فى سياق التصدى لمشكلة المخدرات تولد بذاتها المزيد من التفاعل مع نطاق التنمية والسياق الاجتماعى الأوسع وتجلب معها قدرًا إضافيًا غير متوقع أحيانًا من التعقيد لهذه الدينامية (حسين، ٢٠٢٤).

وتتشابك مشكلة المخدرات العالمية مع جميع جوانب التنمية المستدامة. ويكشف تحليل مشكلة المخدرات، وسبل التصدى لها، من منظور أهداف التنمية المستدامة، آليات هذا التفاعل. ذلك أن مجالات التنمية المستدامة، على النحو المحدد فى أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، تحدد جميعها طبيعة مشكلة المخدِّرات وديناميتها. وفى الوقت نفسه؛ فإن تأثير مشكلة المخدرات، وسبل التصدى لها،

على التنمية يمكن ملاحظته على الصعيد الفردى والمجتمعى والوطنى. وعند تحليل تلك الروابط؛ فقد قسمت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر إلى خمسة مجالات عريضة، وهى: التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والاستدامة البيئية، ومجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع، نعرضها فيما يلى:

١- التنمية الاجتماعية: الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

إن عدم القبول بأن إدمان المخدرات هو حالة صحية أو عدم فهم ذلك يغذى حلقة التهميش التى غالبًا ما تؤثر على الأشخاص ذوى الاضطرابات المرتبطة بتعاطى المخدرات، مما يجعل تعافيهم واندماجهم الاجتماعى أكثر صعوبة. وعلاوة على ذلك؛ فإنَّ تبنِّى المواقف القائمة على الوصم إزاء الأشخاص الذين يتعاطون المخدِّرات، وهو ما قد يمتد إلى الموظفين فى خدمات الرعاية الصحية، يمكن أن يؤثر فى إيصال العلاج الفعال لمن هم فى أمس الحاجة إليه.

الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

إن المتضررات من إدمان المخدرات وفيروس نقص المناعة البشريةَ يكن أضعف حالا من الرجال المتضررين منهما وأكثر تعرضا للوصم. كما يعانين، بدرجة أكبر من الرجال، من الاضطرابات المصاحبة فى الصحة العقلية، وهن أكثر تعرضًا لأن يقعن ضحية للعنف والتعدى. وكثيرًا ما تتحمل المرأة أيضًا عبئًا ثقيلًا من العنف والحرمان المرتبطين بإدمان المخدرات من أفراد الأسرة، مما يعوق تحقيق غاية التنمية المستدامة المتمثلة فى القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات. وتواجه الجانيات والسجينات؛ خصوصًا اللاتى يعانين من اضطرابات مرتبطة بتعاطى المخدرات، صعوبات بالغة؛ لأن نظم العدالة الجنائية، فى كثير من الحالات، ليست مجهزة للتعامل مع احتياجات النساء الخاصة. وكثيرًا ما يؤثر تعاطى المخدرات على الأفراد أثناء سنواتهم الأكثر إنتاجا. وعندما يقع الشباب فى دوامة تعاطى المخدرات، بل وفى تجارة المخدرات نفسها، بدلا من المشاركة فى فرص العمل والتعليم المشروعة، تقوم حواجز فعلية أمام تنمية الأفراد والمجتمعات (علوش، ٢٠٢٤).

٢- التنمية الاقتصادية: الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر بجميع أشكاله فى كل مكان

إن الخسائر التى تخلفها المخدرات (سواء كان ذلك من حيث زراعتها أو إنتاجها أو الاتجار بها أو تعاطيها) قد تتباين من حيث الحجم والشكل على نطاق البلدان، المتقدمة منها والنامية على السواء، ولكنها تؤثر على الجميع بطريقة أو بأخرى.

وتتضح العلاقة العكسية بين التنمية الاقتصادية والمخدرات بصورة خاصة فى حالة الزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات. ففى المناطق الريفية، تشكِّل العناصر الاجتماعية والاقتصادية مثل الفقر وانعدام سبل العيش المستدامة عوامل خطر مهمة تضطر المزارعين إلى المشاركة فى الزراعة غير المشروعة. كما تشكِّل تلك العناصر مظاهر لضعف مستويات التنمية التى تمثل، إلى جانب المسائل الإنمائية الأخرى المرتبطة بالأمن والحوكمة، عناصر تمكينية للزراعة غير المشروعة على نطاق واسع. تنزع الفئات المنتمية إلى مستوى اجتماعى واقتصادى مرتفع أكثر من غيرها إلى المبادرة بتعاطى المخدِّرات مقارنة بالفئات المنتمية إلى مستوى اجتماعى واقتصادى أدنى، ولكن هذه الفئات الأخيرة هى التى تدفع الثمن الباهظ لأنها الفئة الأضعف فى المجتمع.

ويرتبط الفقر بصلات قوية بتعاطى المخدِّرات، وإن كان ذلك على نحو معقد ومتعاضد. ففى الواقع؛ فإنَّ الفقراء هم الذين يتحملون وطأة مشكلة تعاطى المخدِّرات بالنسبة إلى المجتمعات التى يعيشون فيها، كما يمكن ملاحظته بصورة صارخة فى البلدان الأكثر ثراء. وبصورة أعم؛ هناك ارتباط قوى بين الحرمان الاجتماعى والاقتصادى والاضطرابات الناجمة عن تعاطى المخدِّرات. ويمكن ملاحظة هذا النمط أيضًا عند التمعن فى مختلف مظاهر التهميش والإقصاء الاجتماعى، مثل البطالة وانخفاض مستويات التعليم. وإلى جانب التنمية؛ هناك العديد من العوامل، بما فيها الموقع الجغرافى، التى لها دور فى تحديد معالم مشكلة المخدِّرات فى بلد معيّن. ذلك أنَّ الوجود على مقربة من منطقة منتجة للمخدِّرات أو درب رئيسى للاتجار بالمخدِّرات يساعد على التأثر بها.

بيد أنَّ العولمة قد تكون لها أيضًا تبعات على الاتجار بالمخدِّرات. ومن خلال تعزيز التوسع فى التجارة وشبكات النقل العالمية، يمكن للانفتاح التجارى أن يؤدى أيضًا إلى تيسير التعاون بين التنظيمات الإجرامية وتشكيل التحالفات بينها عبر مختلف البلدان وكذلك، فى بعض الحالات، تقليص الفرصة المتاحة لوكالات إنفاذ القانون من أجل رصد التجارة الدولية (الأمم المتحدة، ٢٠١٤).

ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية: الإدمان يزيد من الأعباء المالية على القطاع الصحى، إذ تحتاج الدول إلى تخصيص موارد كبيرة لعلاج المدمنين والوقاية من الأمراض المرتبطة بتعاطى المخدرات مثل الإيدز والتهاب الكبد. هذه التكاليف تأتى على حساب استثمارات ضرورية فى قطاعات أخرى مثل التعليم والرعاية الاجتماعية، مما يعطل جهود التنمية.

وعلى نطاق أوسع، بما أن لمشكلة المخدرات بعدا هاما من أبعاد الصحة العامة؛ فإن تعاطى المخدرات يرتبط ارتباطا وثيقا بالهدف ٣، ألا وهو ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية فى جميع الأعمار (حسين، ٢٠٢٤).

٣- الاستدامة البيئية

تتعارض ظاهرة المخدرات مع أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالاستدامة البيئية على النحو التالى:

أ- تدمير الموارد الطبيعية

زراعة النباتات المستخدمة فى صناعة المخدرات، مثل الكوكا والأفيون، تتطلب إزالة الغابات وتهيئة الأراضى، مما يؤدى إلى تدمير النظم البيئية وفقدان التنوع البيولوجى. كما أن المواد الكيميائية المستخدمة فى تحويل هذه النباتات إلى مخدرات تلوث التربة والمياه، مما يهدد حياة المجتمعات المحلية.

ب- التلوث والكوارث البيئية

الكيماويات السامة المستخدمة فى تصنيع المخدرات تسهم فى تلويث الهواء والمياه والتربة. كما أن النفايات الناتجة عن هذه العمليات غالبًا ما يتم التخلص منها بشكل غير قانونى، مما يزيد من التلوث البيئى ويهدد الصحة العامة (المجلس الاقتصادى والاجتماعى، ٢٠١٧).

٤- مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع

تتشابك ظاهرة المخدرات مع أهداف التنمية المستدامة الخاصة بتحقيق مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع كما يلى:

أ- تأثير تجارة المخدرات على المجتمعات الريفية

فى العديد من الدول، ترتبط زراعة المخدرات بالمجتمعات الريفية الفقيرة التى تعتمد على الزراعة كمصدر رزق. هذه المجتمعات تجبر أحيانًا على زراعة المخدرات بسبب الضغوط الاقتصادية أو الخوف من العصابات الإجرامية، مما يعرقل التنمية الزراعية المستدامة ويزيد من معدلات الفقر فى هذه المناطق.

يرتبط جانب العرض من ظاهرة المخدرات ارتباطا وثيقا بقضايا العنف والجريمة المنظمة والافتقار إلى سيادة القانون والحوكمة، وبالتالى تتعارض مشكلة المخدرات مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

ومن هنا يمكن القول إن ظاهرة المخدرات تعد عائقًا كبيرًا أمام تحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة؛ نظرًا لتشابك مشكلة المخدرات مع مجموعة كبيرة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما تمت الإشارة؛ حيث تتفاعل بطرق عديدة مع قضايا التنمية. وتم الاعتراف بأهمية هذا التفاعل اعترافًا واضحًا فى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية التى أشار فيها رؤساء الدول والحكومات والوزراء إلى أن الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدى بفاعلية لمشكلة المخدرات العالمية متكاملة ويعزز بعضها بعضًا (ثوينى، ٢٠٢٤).

المحور الثالث: الآثار الاقتصادية الناجمة عن تعاطى المخدرات على الاقتصاد القومى

انتشار المخدرات له من التأثيرات الاقتصادية المتعددة المعرقلة للنمو والتنمية. والتى لا تقف عند حدود تكاليف أنظمة الرعاية الصحية وتدهور الإنتاجية وإجهاد أجهزة تنفيذ القانون؛ بل وتهدد ركائز الأمن والاستقرار الاقتصادى وتنذر باستمرار حلقات مفرغة من التفكك وهدم أسس المجتمعات.

والجدير بالذكر أن قياس التكلفة الاقتصادية للمخدرات على الاقتصاد القومى ينطوى على مجموعة من التحديات والمعوقات، التى تجعل من الصعوبة رصد وقياس تلك الآثار والتداعيات الاقتصادية.

فى هذا الإطار نعرض فيما يلى أهم تلك التحديات وأهم التداعيات الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة المخدرات:

١- تحديات قياس التكلفة الاقتصادية لظاهرة المخدرات على الاقتصاد القومى

(المجلس الاقتصادى والاجتماعى، ٢٠١٧).

أ- صعوبة قياس المعروض من المخدرات

نظرًا للبعد العابر لحدود الدولة للاتجار بالمخدرات؛ حيث لن يتم الوصول إلى قياس جيد للمعروض من المخدرات إلا من خلال جمع المعلومات على المستويين الإقليمى والعالمى، بالإضافة إلى صعوبة تقدير

الإنتاج المحلى للمخدرات نظرًا للطبيعة السرية لهذا النشاط، كما أن التحديد الكمى لإنتاج المخدرات الاصطناعية أصعب حتى من التحديد الكمى لإنتاج المخدرات المستمدة من النباتات؛ نظرًا لأن هذا الإنتاج يجرى فى مواقع متفرقة فى أنحاء مختلفة وينحصر عادة فى مختبرات صغيرة يسهل تأسيسها ويصعب اكتشافها عن طريق جمع البيانات المنهجية.

ب- ندرة الإحصاءات التى تربط الحالة الاجتماعية الاقتصادية بتعاطى المخدرات

وفى العموم لا ترصد هذه الجوانب بطريقة منهجية، فمن الضرورى توفير بيانات أكثر منهجية تربط الحالة الاجتماعية الاقتصادية بتعاطى المخدرات، وتتطرق أيضًا إلى الأثر غير المباشر الذى يخلّفه تعاطى المخدرات على غير المتعاطين.

جـ- يتطلب فهم ظاهرة المخدرات أيضاً معرفة تأثيرها الاقتصادى من حيث حجم الاقتصاد غير المشروع المترتب على إنتاج المخدرات والاتجار بها

وما يرتبط به من غسل أموال وتدفقات مالية غير مشروعة، فضلا عن التكاليف التى يتحملها المجتمع نتيجة المخدرات، وجميعها من الأمور الصعب قياسها بصورة كمية.

د- يسهم تقدير التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالمخدرات فى تقييم عواقب مشكلة المخدرات وفى التصدى لها

ولكن باستثناء بعض البحوث الأكاديمية الأولية؛ لا يزال هناك افتقار للفهم الجيد لحجم التدفقات المالية غير المشروعة وأنماطها، كما أن منهجية قياس التدفقات المالية غير المشروعة لا تزال فى المراحل المبكرة جدًا من تطورها.

هـ- تتسم ظاهرة المخدرات بطبيعة عابرة للحدود الوطنية ومتشابكة، ولا يمكن فهمها من منظور كلى إلا عندما يتم تجميع المعلومات الوطنية وتحليلها على الصعيدين الإقليمى والعالمى

فعلى سبيل المثال؛ لا يمكن فهم المخدرات التى تعبر بلدًا ما بصورة غير مشروعة إلا باستخدام المعلومات عن إنتاج المخدرات واستهلاكها فى بلدان أخرى. ولا يمكن حساب الأرباح المتولدة عن المخدرات التى تتدفق إلى بلد ما بصورة غير مشروعة إلا بتحليل الطلب فى بلدان أخرى.

فيما يلى أهم التداعيات الاقتصادية الناتجة عن ظاهرة المخدرات على الاقتصاد القومى فى إطار عرض المخدرات ودورة النشاط الاقتصادى.

٢- المخدرات ودورة النشاط الاقتصادى

قبل النظر إلى أثر تعاطى المخدرات فى النشاط الاقتصادى؛ لا بد من إعطاء صورة مبسطة للاقتصاد القومى، الذى يتكون من قطاعين: أحدهما استهلاكى ويسمى القطاع العائلى، والآخر إنتاجى ويسمى قطاع المشروعات، يعرض القطاع العائلى خدمات عوامل الإنتاج فى السوق، ويحصل فى مقابل ذلك على، عوائد تلك العوامل، أما قطاع المشروعات فيشترى خدمات عوامل الإنتاج مقابل عوائدها لاستخدامها فى إنتاج السلع والخدمات، التى يبيعها للقطاع العائلى، عن طريق أسواق المنتجات النهائية، ويحصل فى المقابل على الإنفاق العام.

ويمكن تحديد آثار تعاطى المخدرات فى دورة النشاط الاقتصادى، على النحو التالى:

- نظرًا إلى أن إنتاج المخدرات وتسويقها وبيعها، لا يدخل ضمن الإطار العام لدورة النشاط الاقتصادى؛ فإن أثر هذه العمليات، يتمثل فى الخسائر التى تعترض طريق المتغيرات الرئيسة، فى دورة النشاط الاقتصادى.
- نظرًا إلى كون إنتاج المخدرات وبيعها وتعاطيها، تستهلك الكثير من قدرات القطاع العائلى فإن أول الآثار السلبية، الناتجة من هذه العمليات، يتمثل فى نقص المعروض من عناصر الإنتاج، فى سوق عوامل الإنتاج، إذ يصرف بعض عناصر الإنتاج المتاحة للدولة، وبطريقة غير مشروعة فى المخدرات، وهذا ما يسبب هدرا واضحا لموارد الدولة النادرة.
- يسبب صرف جهود الكثير من عوامل الإنتاج، فى مجال المخدرات، خسائر كبيرة فى الناتج القومى الإجمالى، الذى يتمثل فى السلع والخدمات النهائية المنتجة فى فترة زمنية معينة، ومن ثم فإن توجه بعض عوامل الإنتاج إلى العمل فى العمليات المرتبطة بتعاطى المخدرات، سيؤدى إلى نقص فى هذه السلع والخدمات، وفى الإنتاج القومى الإجمالى (حملاوى، عمرون، ٢٠١٨).
- نتيجة لكون معظم أعمال المتعاطين للمخدرات تندرج تحت السن القانونية للعمل؛ لذا فإن تعاطى المخدرات سيؤدى إلى نقص كبير فى الإنتاجية الفردية، وهذا يسبب نقصا كبيرًا إضافيًا فى الناتج القومى الإجمالى، ونقصا فى المعروض من السلع والخدمات النهائية، وبالتالى خسارة إضافية للاقتصاد القومى.
- يؤدى تعاطى المخدرات إلى إنفاق الكثير من الدخل العام للأسرة والفرد على المخدرات المطلوبة، وهذا ما يؤدى إلى نقص فى الدخل المتاح للإنفاق على السلع والخدمات المشروعة المنتجة فى الاقتصاد القومى، ويمثل الإنفاق العام على المخدرات نقصا فى دورة النشاط الاقتصادى؛ لكونه لا

يتجه إلى السلع والخدمات، التى ينتجها القطاع الإنتاجى (قطاع المشروعات)، ومن ثم فإنه يعد نقصانا فى الإنفاق العام، قد يؤدى بدوره إلى حالة كساد واضحة فى الاقتصاد القومى.

- تؤثر المخدرات بصفة عامة على الاستقرار الاقتصادى العام؛ لأن وجود اقتصاد كبير يدار فى الخفاء يؤدى إلى تقويض أسس اتخاذ قرارات رشيدة من جانب مقررى السياسات، وتصبح إدارة الاقتصاد الكلى صعبة، وتتحول إدارة الاقتصاد الكلى مع تداول الأموال المحصلة من المخدرات غير المشروعة إلى مهمة مستحيلة تقريبًا، عندما تكون هناك حاجة لإدخال تغييرات على السياسة الاقتصادية كالتدابير التقشفية للحد من التضخم أو محاولة تنويع قاعدة التصدير، وفى هذه الحالات فإن الأموال المحصلة من المخدرات غالبًا ما تتعارض مع الإجراءات الحكومية؛ إما عن طريق الحيلولة دون تحقيق النتيجة المتوقعة أو عن طريق إطالة الإطار الزمنى لاستقرار الاقتصاد الكلى، أو عن طريق دفع الحكومة إلى اتخاذ تدابير مفرطة فى الشدة، مما يؤدى إلى حدوث بطالة، وتفسد البيئة المواتية للتنمية (حملاوى، عمرون، ٢٠١٨).

ونتناول فيما يلى تداعيات تعاطى المخدرات فى خمسة مجالات أساسية هى الصحة، والسلامة العامة، والجريمة، والإنتاجية، والإدارة الرشيدة (الحوكمة).

٣- التداعيات الاقتصادية لتعاطى المخدرات على الاقتصاد القومى

أ- التأثير على الصحة

تتأثر صحة الشخص إلى حد كبير بتعاطى المخدرات. ويتجلى هذا، من الناحية الاقتصادية، فى تكاليف الوقاية والعلاج، وتكاليف الرعاية الصحية والمستشفيات، وزيادة الحالات المرضية والوفيات.

تكاليف الوقاية والعلاج من تعاطى المخدرات

تقتضى ظاهرة تعاطى المخدرات أن تخصص االدولة الموارد اللازمة للوقاية والتعليم والتدخل بما فى ذلك العلاج، وإعادة التأهيل، ومع أن هذه الأنشطة يمكن أن تتطلب استخدام الموارد بكثافة؛ فقد أظهرت الدراسات أن كل دولار ينفق على برامج الوقاية يمكن أن يوفر على الحكومات ما قد يبلغ ١٠ دولارات فى تكاليف لاحقة.

الرعاية الصحية والمستشفيات

يكلف تعاطى المخدرات المستشفيات تكاليف باهظة فى علاج الأمراض الناتجة عن تعاطى المخدرات مثل نوبات الذهان، وأعراض الأمراض المعدية المقترنة بالمخدرات والتى يمكن أن تنتقل من خلال

تعاطى المخدرات بالحقن وغير ذلك، مثل التهاب الكبد الفيروسى، فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والسل، وغيرها من الأمراض ذات الصلة بالمخدرات (جريبى، ٢٠٢٤).

ب- التأثير على السلامة العامة

بالإضافة إلى التكاليف الصحية؛ فإن الأشخاص المتعاطين للمخدرات يتسببون فى مخاطر وتكاليف على سلامة المحيطين بهم وعلى بيئتهم. فعلى سبيل المثال؛ برزت الحوادث الناجمة عن قيادة السيارات تحت تأثير المخدرات بوصفها تهديدًا عالميًا رئيسيًا فى السنوات الأخيرة.

وبالإضافة إلى ذلك؛ برز مزيد من الوعى بالآثار التى تلحق بالبيئة من جراء زراعة المخدرات وإنتاجها وصنعها على نحو غير مشروع (جريبى، ٢٠٢٤).

جـ- انتشار الجرائم

يمكن إيضاح العلاقة بين المخدرات والجريمة من خلال الإشارة إلى الجريمة الاقتصادية، وترتَكب هذه الجريمة عندما يتجه متعاطو المخدرات إلى عالم الجريمة من أجل القيام بدعم نفقات استهلاكهم من المخدرات وإدمانهم عليها، من خلال السطو والاحتيال والسرقة والعنف... إلخ، مما يؤدى إلى الإحساس بعدم الآمان، وعدم استقرار المجتمع وما يترتب عليه من عدم استقرار اقتصادى وتصبح الدولة غير جاذبة للاستثمارات الأجنبية.

فالطبيعة غير المشروعة لتجارة المخدرات تغذى الجريمة المنظمة والفساد والعنف وتزعزع استقرار الاقتصادات؛ خصوصًا فى البلدان النامية، وبالتبعية من المرجح أن تؤدى تداعيات ذلك إلى إعاقة الاستثمار فى البنية التحتية وإعاقة التنمية الاقتصادية (الخورى، ٢٠٢٤).

د- التأثير على الإنتاجية الاقتصادية

انتشار المخدرات يؤدى إلى خسائر كبيرة فى الإنتاجية الاقتصادية للدول، تنتج هذه الخسائر جراء تدنى مستوى أداء المتعاطين فى العمل وانخفاض إنتاجيتهم، ووفقًا لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة؛ تواجه البلدان التى ترتفع فيها معدلات إدمان المخدرات تحديات اقتصادية كبيرة، مع خسائر بمليارات الدولارات سنويًا؛ بسبب انخفاض إنتاجية القوى العاملة.

كذلك قد لا يتمكن متعاطو المخدرات، أثناء تلقيهم للعلاج أو إيداعهم فى السجن، من المشاركة فى العمل أو فى دورات التعليم والتدريب مما يزيد من الخسائر الاقتصادية، إضافة إلى تكلفة العلاج أو السجن نفسها (الأمم المتحدة، ٢٠١٣).

هـ- التأثير على الحوكمة

يسعى المتاجرون بالمخدرات فى جميع أنحاء العالم إلى إفساد المسئولين على كل مستويات تطبيق القانون والحوكمة، لكى يواصلوا أنشطتهم الإجرامية بلا عوائق. ونتيجة لذلك؛ كثيرًا ما يتعايش المواطنون فى المناطق المتأثرة بذلك مع مؤسسات تطبيق قانون غير نزيهة، مما يزعزع استقرار المؤسسات الحكومية ويفسد المسئولين الحكوميين.

أيضًا يقوم تجار المخدرات باستغلال ضعف مؤسسات الحكم، وتمويل الفساد والإرهاب بالمكاسب التى حققوها من انخراطهم فى أنشطة غير مشروعة (جريبى، ٢٠٢٤).

و- المخدرات وعمليات غسل الأموال

يعد الاتجار فى المخدرات من أهم الأسباب الدافعة إلى عمليات غسيل الأموال، إذ يلجأ المتاجرون فيها وفى غيرها من العقاقير غير المشروعة، إلى إخفاء وجود الدخل، أو إخفاء مصدره غير المشروع، والتخفى تحت مسمى عمل آخر وهمى؛ من أجل الإيهام بأن الدخل مشروع. ومما لا شك فيه أنه يترتب على هذه العمليات العديد من الآثار السلبية، التى تنعكس على الاقتصاد القومى، وتدفع به إلى الكثير من المشاكل الإدارية والمالية. فغسل الأموال له آثار سلبية على مستوى الدخل القومى، إذ يلجأ تجار المخدرات إلى غسيل أموالهم، التى حصلوا عليها من عمليات بيع المخدرات فى المصارف الخارجية، وهذا يسبب استنزافا للدخل القومى وخللا فى دورة النشاط الاقتصادى (جريبى، ٢٠٢٤).

كما تسبب تجارة المخدرات وعمليات غسيل الأموال، ظهور الاقتصاد الخفى، الذى يصعب مراقبته أو التحكم والتأثير فى متغيراته، مما يعمل على اهتزاز منظومة القيم نتيجة للفساد والرشاوى وتهريب الأموال للخارج وتعاون البعض فى عمليات تهريب المخدرات وغسل الاموال، كما تسبب تجارة المخدرات إرباكا للسلطات النقدية فى أى دولة؛ حيث يصبح من الصعب عليها مراقبة العملة المحلية ودعمها، نتيجة لعدم القدرة على التنبؤ بالمطلوب والمعروض من العملة؛ خصوصًا أن تجارة المخدرات من النشاطات الإجرامية، التى لا يمكن متابعة أو التعرف على عناصرها بسهولة.

كما تسبب العمليات المتعلقة بالمخدرات ولا سيما عمليات غسيل الأموال بإضعاف الموقف الدولى لأى بلد، وهذا ما قد يعرضه لإجراءات اقتصادية صارمة تفرضها الدول الأخرى، كما أن سوء سمعة الدولة قد يحرمها من القروض والمساعدات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة (الأمم المتحدة، ٢٠١٣).

ز- المخدرات وانتشار البطالة

إن انتشار المخدرات فى دولة ما، يعنى أن هناك سوء توجيه للموارد الاقتصادية المتاحة، ويتسبب بانحسار النشاط الاقتصادى، فانتشار البطالة فى هذه الدولة، مما يؤدى إلى نتائج سلبية على جانب الطلب الكلى، إذ سيقل الطلب الاستهلاكي للسلع والخدمات المشروعة نتيجة استحواذ المخدرات على جزء كبير من الدخل، وسيقل طلب السلع الاستثمارية نتيجة لنقصان الادخار.

ومنه فانتشار ظاهرة المخدرات فى دولة ما، يسفر عن نقصان الطلب الكلى ومن ثم نقصان الناتج القومى، وبالتالى يؤدى إلى انتشار البطالة بين عناصر الإنتاج، كما تسهم هذه الظاهرة فى تحول بعض الموارد الاقتصادية إلى العمل فى مجال المخدرات، وفى إضعاف إنتاجية المتعاطين، وهذا ما يسفر عن نقصان العرض الكلى، وازدياد حدة البطالة فى تلك الدولة (الأمم المتحدة، ٢٠١٣).

وتلخيصًا لما سبق يمكن الإشارة إلى أنه من الواضح أن تعاطى المخدرات والمواد المخدرة لا يزال يمثل مشكلة فى مجتمعنا بالرغم من التدابير المختلفة المتخذة للحد منها أو منعها، إذ امتدت ظاهرة تعاطى المخدرات غير المشروعة من مشكلة سلوكية لها آثار صحية واجتماعية ونفسية، إلى تهديد له آثار اقتصادية تؤثر على تنمية الدول وتبدد فرص النمو والتقدم، ونؤكد على أن نشاط التعامل بالمخدرات هو نشاط غير ظاهر علنا، ويدخل ضمن مفهوم الاقتصاد الخفى أو اقتصادات الظل وأحيانًا يعرف بالاقتصاد الأسود؛ لما ينطوى عليه من الصعوبات التى يتم مواجهتها لقياس التكاليف الاقتصادية للمتاجرة والتعاطى بالمخدرات (دراج، ٢٠٢٤).

المحور الرابع: جهود الدولة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدى لظاهرة المخدرات

أظهرت نتائج المسح القومى فى عام ٢٠١٤، الذى استهدف الأفراد فى الفئة العمرية من ١٥ إلى ٦٠ عامًا، بأن نسبة التعاطى بلغت نحو ١٠٪، والإدمان ٣,٣٪، وفى مسح لاحق نشرت نتائجه فى عام ٢٠٢١، تبين انخفاض هذه النسب، إذ وصلت نسبة التعاطى إلى ٥,٦٪، والإدمان إلى ٢,٤٪.

وهو ما يؤكد جهود الدولة المصرية فى التصدى لظاهرة المخدرات، ففى السنوات الأخيرة، خطت مصر خطوات كبيرة فى مكافحة إدمان المخدرات؛ حيث نفذت الحكومة المصرية فى السنوات القليلة الماضية، استراتيجيات شاملة لمواجهة تحدى انتشار المخدرات.

حجر الزاوية فى تلك الاستراتيجيات كان فى الأطر القانونية التى اعتمدتها لمكافحة تعاطى المخدرات والاتجار بها. ويعكس القانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠٢١، الذى ينظم التعيين وشغل الوظائف

العامة، التزام الحكومة بأماكن عمل خالية من المخدرات. ويفرض أيضًا اختبار المخدرات على موظفى الدولة وسائقى الحافلات المدرسية، مع أحكام بالفصل فى حالات اكتشاف التعاطى.

كما تركز استراتيجيات مصر على برامج الوقاية والتوسع فى مرافق وخدمات العلاج وإعادة التأهيل، بالتعاون مع الهيئات الدولية لتطوير وتحسين الأنظمة العلاجية القائمة. كما تم إطلاق عدة حملات وطنية من أبرزها حملة "أنت تستطيع بدونها" للترويج لأنماط صحية خالية من المخدرات من خلال الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية، كما تشهد مصر تحولا مفاهيميا فى علاج إدمان المخدرات، معتمدة على أفضل الممارسات وتوصيات منظمة الصحة العالمية التى تدعو باعتبار حالات الإدمان مشكلة صحية مزمنة، تشبه مرض السكرى أو ارتفاع ضغط الدم، وتتطلب علاجا ورعاية مستدامة.

وقد أدت الجهود المتضافرة التى بذلتها الحكومة المصرية إلى انخفاض ملحوظ فى معدلات تعاطى المخدرات؛ حيث انخفضت إلى النصف تقريبًا فى الفترة من ٢٠١٥- ٢٠٢٠، ويعكس هذا الانخفاض نجاح النهج الوطنى المعتمد على الجمع بين التدابير القانونية، ومبادرات الصحة العامة وحملات التوعية (الخورى، ٢٠٢٤).

الخلاصة

نظرًا لانتشار وتوسع ظاهرة المخدرات سواء المتاجرة بها أو تعاطيها؛ فإنها تلقى ثقلا وعبئا باهظ التكلفة على عاتق المجتمع والاقتصاد الوطنى، لذلك فإن التحكم فى تكاليفها وآثارها الاقتصادية سوف يساهم دون شك فى محاربتها فى نفس الوقت، كون الأسباب الاقتصادية أيضًا تعتبر من الأسباب المهمة التى تسمح بانتشار الظاهرة، لذلك من الضرورى إدماج سياسات ومبادرات مكافحة الاتجار بالمخدرات فى برامج التنمية الوطنية والدولية، بناء برامج الوقاية الفعالة والناجعة والتى تهدف إلى بناء مجتمعات محلية وأسر متماسكة، والعمل على تزويد الشباب بالمهارات والكفاءات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة والمشاركة فى بناء مجتمع واقتصاد قوى ومتطور، العمل على بناء اقتصاد مبنى على مبادئ الحوكمة الرشيدة، والذى يتيح الفرصة لجميع الشباب لإبراز قدراتهم واغتنام فرصهم لإبراز ذاتهم.

ونعرض فيما يلى أهم نتائج وتوصيات الدراسة.

أهم النتائج

١- العلاقة بين استخدام المخدرات والدخل ليست ارتباطية بالنسبة للأشخاص الأصغر سنا، فالدخل يؤثر بشكل إيجابى على تعاطى المخدرات بالنسبة للشباب الذين يملكون وظائف.

٢- تشكل ظاهرة الفقر وضآلة الدخل من العوامل الأكثر انتشارًا وتشجيعًا على دخول الأفراد إلى عالم المخدرات، فيلجأون إلى تعاطى المخدرات من أجل الشعور بالسعادة والهروب ولو مؤقتا من الواقع الصعب الذى يعيشونه.

وفى المقابل فإن توافر المال لدى الأفراد مع عدم وجود الوعى الدينى والأخلاقى وعدم وجود رقابة عليهم؛ قد يكون دافعا من دوافع تعاطى المخدرات.

٣- البطالة بصفة عامة؛ قد تؤدى إلى تفاقم ظاهرة الإدمان من خلال تجريد الأفراد من أدوارهم فى المجتمع، والروابط الاجتماعية التى يعززها العمل، مما يؤدى غالبا إلى الشعور باللا هدف والعزلة، ويمكن لهذه الضغوطات النفسية والاجتماعية أن تدفع الأفراد نحو تعاطى المخدرات كآلية للتكيف والإحساس بالذات.

٤- عدم الاستقرار الاقتصادى؛ خصوصًا فى ظل الظروف الراهنة التى تتسم بارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة، يخلق أرضا خصبة لانتشار المخدرات.

٥- تمثل ظاهرة المخدرات تحديًا معقدًا ومتعدد الأبعاد أمام أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠؛ حيث تمتد تأثيراتها السلبية على كل من الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

٦- قياس التكلفة الاقتصادية للمخدرات على الاقتصاد القومى ينطوى على مجموعة من التحديات والمعوقات، التى تجعل من الصعوبة رصد وقياس تلك الآثار والتداعيات الاقتصادية.

٧- انتشار المخدرات له من التأثيرات الاقتصادية المتعددة المعرقلة للنمو والتنمية. والتى لا تقف عند حدود تكاليف أنظمة الرعاية الصحية وتدهور الإنتاجية وإجهاد أجهزة تنفيذ القانون؛ بل وتهدد ركائز الأمن والاستقرار الاقتصادى وتنذر باستمرار حلقات مفرغة من التفكك وهدم أسس المجتمعات.

٨- خطت مصر خطوات كبيرة فى مكافحة إدمان المخدرات؛ حيث نفذت الحكومة المصرية فى السنوات القليلة الماضية، استراتيجيات شاملة لمواجهة تحدى انتشار المخدرات.

٩- أدت الجهود المتضافرة التى بذلتها الحكومة المصرية إلى انخفاض ملحوظ فى معدلات تعاطى المخدرات؛ حيث انخفضت إلى النصف تقريبا فى الفترة من ٢٠١٥- ٢٠٢٠، ويعكس هذا الانخفاض نجاح النهج الوطنى المعتمد على الجمع بين التدابير القانونية، ومبادرات الصحة العامة وحملات التوعية.

أهم التوصيات

يمثل إدمان المخدرات فى المشهد العالمى تحديًا مستمرًا ومتطورًا، يتطلب فهم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية بعمق والتعامل معه بحلول مبتكرة، إلى جانب الاستثمار فى التكنولوجيا المتقدمة. لذا يجب على صانعى السياسات تجاوز الأساليب التقليدية وتبنى أطر وحلول جديدة قادرة على التكيف مع المشهد المتغير لإدمان المخدرات.

وفيما يلى وفى ضوء نتائج الدراسة نقدم مجموعة من التوصيات لصياغة سياسات ديناميكية وفعالة.

١- تحفيز البحث العلمى والابتكار

لتحقيق نجاح فى التصدى لظاهرة المخدرات؛ فإنه من الضرورى التركيز على تشجيع البحث العلمى والابتكار؛ خصوصًا التى تركز على الجوانب العلاجية أو الحد فى الانتشار.

٢- تطوير منظومة التعليم والتدريب

من الضرورى أن تنتبه المنظومة التربوية والتعليمية الوطنية إلى بناء الفهم المجتمعى لقضية إدمان المخدرات وخطورته على الأمن الفردى والوطنى. فمواجهة الإدمان لا يمكن تصور خوضها فى المرافق الطبية أو المنشآت العقابية بمعزل عن مشاركة وتأثير المجتمعات المعنية والمناهج التعليمية والتثقيفية.

٣- تفعيل دور التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعى

فى عصر تتقاطع فيه مسارات الابتكار التكنولوجى مع التحديات الاجتماعية المعقدة، يبرز دور التكنولوجيا كمحور رئيس لإعادة تشكيل المنظومات العلاجية والأمنية وتفتح آفاقًا جديدة لصنع السياسات الوطنية القائمة على البيانات الدقيقة والتحليلات المتعمقة.

٤- توفير فرص عمل

معالجة قضايا البطالة بين الشباب تمثل عاملًا حيويًا فى تقليل مخاطر الإدمان، ويجب أن تكون جزءًا أساسيًا من أى استراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى مكافحة المخدرات والتطرف.

٥- التعاون الإقليمى والدولى

الطبيعة العالمية للاتجار بالمخدرات تتطلب المزيد من التعاون الدولى لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية والصحية التى تطرحها هذه القضية الملحة.

المراجع

الأمم المتحدة . (٢٠١٣). تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات: العواقب الاقتصادية لتعاطى المخدرات. ١٣. https://:org.unvienna.unis/

الأمم المتحدة (٢٠١٤). تقرير المخدرات وتأثيرها على التنمية المستدامة. ٥ أغسطس. https://:org.un.news/ar/

الخورى، على. (٢٠٢٤). الاقتصاد العالمى تحت ظلال المخدرات – دراسة للاتجاهات وتوصيات عامة لرؤى عربية. مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

العنزى، مناور. (٢٠٢٤). العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية لانتكاسة مدمنى المخدرات – دراسة ميدانية على الإخصائيين العاملين بمجمع الأمل الطبى بمدينة الرياض. مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، (١٥)، ٤١٤.

المجلس الاقتصادى والاجتماعى .(٢٠١٧). الأمم المتحدة، اللجنة الإحصائية، الدورة الثامنة والأربعون، تقرير المعهد الوطنى المكسيكى للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة عن وضع خارطة طريق دولية لتحسين إحصاءات المخدرات، مارس، ٢٦. https://:ar/org.un.ecosoc

النعامنة، عدن. (٢٠٢٣). أسباب تعاطى المخدرات. موقع موضوع، ١٤ أغسطس. https://:com.3mawdoo/

ثوينى، فلاح. (٢٠٢٤). التأثيرات الاقتصادية للمخدرات. مجلة الريادة للمال والأعمال، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، بغداد، ٥ (العدد الخاص)، ١٥.

جريبى، السبتى؛ بخاخشة، موسى .(٢٠٢٤). الآثار الاقتصادية لانتشار ظاهرة المخدرات. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، ٨ مايو ١٩٤٥، ١٤.

حسين، نغم . (٢٠٢٤). تداعيات وانعكاسات ظاهرة المخدرات على التنمية المستدامة. مجلة الريادة للمال والأعمال، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق، ٥ (العدد الخاص)، ٢.

حملاوى، حميد؛ عمرون، سارة .(٢٠١٨). المخدرات – الأسباب الاقتصادية. الملتقى الوطنى حول تعاطى المخدرات فى المجتمع الجزائرى – الأسباب والآثار – طرق الوقاية والعلاج، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ٨ مايو ١٩٤٥، قالمة، الجزائر، ٢١.

دراج، جبار. (٢٠٢٤). انعكاسات العوامل الاقتصادية والاجتماعية المسببة لتعاطى المخدرات"، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الخامس، العدد الخاص، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق، ص ٧٦.

علوش، سالى. (٢٠٢٤). مشكلة المخدرات العالمية والتنمية المستدامة. جامعة المستقبل، العراق. https://:iq.edu.uomus/

نصير، ضحى. (٢٠٢٢). الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لتعاطى المخدرات. موقع موضوع، ٢٢ نوفمبر. https://:com.3/mawdoo

nsUnited Natio. (2023) World Drug Report. Contemporary Issues on Drugs, p. 109 /org.unodc.www//:https.

United Nations. (2024) World Drug Report. Key Findings and Conclusion, p. 18 /org.unodc.www//:https.

Abstract

The Economic Impacts of the Drug Phenomenon on the National Economic in Egypt and Sustainable Development Goals

Rania Amer

Drug presents a problem in both developed and developing societies. As for Egyptian society, despite the various measures taken to reduce or prevent it, the phenomenon of illicit drug abuse has expanded from a behavioral problem with health, social and psychological effects to a threat with economic effects that affect the development of countries and dissipate opportunities for growth and progress. We emphasize that the activity of dealing in drugs is an invisible activity and falls within the concept of the hidden economy or shadow economies, and is sometimes known as the black economy, due to the difficulties that are faced in measuring the economic costs of drug trafficking and abuse.